ثقافة محدودة الضمان

علاء محاجنة[1]

أثار إتلاف الموقع الأثريّ "عبدات" ردًا جماهيريًا بالغ التأثر والعمق، وبحقّ. ولكن من المؤسف أنّ محاولة إخلاء أكثر من ألف بدويّ من مواطني الدولة من قرية مجاورة "غير معترف بها" أقيمت قبل أكثر من 50 سنة بأمر من الدولة، لم تُثرْ مشاعر مثيلة

نشرت وسائل الإعلام في مطلع تشرين الأول أخبارًا تتعلق بإتلاف موقع المدينة النبطية العتيقة "عبدات". وورد في الأخبار أنّ هناك مشتبهيْن اثنيْن بهذه الفعلة من سكان "الجّالية البدوية". وحسب قسم من هذه الأنباء، فإنّ الدّافع الأساسيّ تركّز في الانتقام من هدم بيوت البدو في النقب.

على مبعد حوالي 50 كيلومترًا شمالي الموقع الذي قامت عليه المدينة النبطية، تقع قرية اسمها عتير-إم الحيران. وقد تأسّست القرية العام 1956، بأمر وبموافقة الحكم العسكري الذي خضع له مواطنو إسرائيل العرب، وقتها. وقد انتقل سكان هذه القرية –جميعهم من البدو من قبيلة أبو القيعان- إليها بعد أن أمرهم الحكم العسكري بإخلاء أراضٍ تقع في منطقة وادي زُبالة، كانوا يقطنونها حتى قيام الدولة، ومن وقتها تتبع هذه الأراضي لكيبوتس "شوفال". ويسكن القرية اليوم أكثر من ألف شخص، ولا مكان يلجؤون إليه سوى عتير- إم الحيران.

في مطلع العام 2004 بدأت الدولة بتطبيق خطوات تهدف لإخلاء القرية. فقد أرسلت إلى السّكان دعاوى لإخلاء بيوتهم وقدّمت طلبات لاستصدار أوامر هدم للبيوت التي سعت من أجل إخلائها. وادّعت الدولة في الدّعاوى التي قدّمتها إلى محكمة الصلح في بئر السبع أنّ سكان القرية "غزاة" و"مقتحمون"، إلا أنّ الدولة امتنعت عن الإشارة إلى المنفعة العامة الماثلة من وراء مطلب الإخلاء. قبل ثلاثة أشهر استجابت المحكمة لاثنتيْن من دعاوى الإخلاء وأمرت بإخراج عائلتيْن في القرية من بيتيْهما.

وفي الواقع، فإنّ هذا القرار يفتح الطريق أمام الاستجابة لعشرات الدعاوى الأخرى التي قُدّمت ضد سائر العائلات، وهكذا، بدأ فعليًا إخلاء قرية عتير-إم الحيران وإفراغها من سكانها.

في 21 تشرين الأول قدم "عدالة"، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، استئنافًا على قرار الحكم إلى المحكمة المركزية في بئر السبع. وقد طُرحت في الاستئناف مسوّغات كثيرة، نذكر أهمّها: بعد إثبات عدم كون سكان القرية "غزاة" بل "سكان بإذن"، كان على المحكمة أن تردّ دعاوى الإخلاء. وبما أنّ الدولة لم تُشر إلى وجود منفعة عامة تبرّر نفي حقّ السّكان في العيش في القرية، كان يجب التعامل مع حق السكان وفق اعتبارات مختلفة، يمكن تلخيصها في كلمة واحدة: العدل. ومن ضمن هذه الاعتبارات يمكن أن نعدّد: السكن في القرية طيلة أكثر من 50 عامًا؛ الترحال المفروض على أبناء القبيلة؛ استثمار السّكان طويل الأمد في البلدة الجديدة. كان من المفروض بهذه الاعتبارات وغيرها أن تؤدي إلى رفض الدعاوى.

واتضح في المداولة التي جرت في محكمة الصلح أنّ الدولة تطلب إخلاء سكان عتير-إم الحيران انطلاقًا من رغبتها في إقامة بلدة يهودية جديدة على أراضيهم، تُسمى "حيران". وقد تساءل سكان القرية "غير المعترف بها": إذا كان هدف الإخلاء تخصيص الأراضي للسّكن، فلماذا لم تُبقِهم في مكانهم عن طريق إجازة قريتهم وشملها في الخارطة الهيكلية للمنطقة؟ كما أنّ إخلاء القرية يخالف تقرير لجنة غولدبرغ، التي فحصت مسألة المساكن البدوية وأوصت بإجازة القرى "غير المعترف بها" في النقب.

لا يمكن ولوج جميع المنظورات القضائية الماثلة في دعاوى الإخلاء من خلال مقالة قصيرة، إلا أنّ هذه فرصة لتسليط الضوء على ظاهرة عبثية تجلت في الحدثيْن المذكوريْن هنا: ففي الوقت الذي يخرج فيه الإعلام والجمهور عن طوعهما جرّاء جريمة إتلاف الموقع الأثري "عبدات"، ولا يوفر المتحدثون الكلمات الانفعالية لتوصيف مشاعرهم –كان مصطلحا "مقبرة" و"القلب يتمزق" مثالين على هذا-، فإنّ تدمير قرية كاملة وإخلاء أكثر من ألف مواطن على يد الدولة يُستقبلان بهدوء مثالي.

كما أنّ ذكر انتماء المشتبه بهما بإتلاف موقع "عبدات" إلى "الجالية البدوية" زاد الطين بلة، حيث أنه ساعد على

---

[1] الكاتب محامٍ في مركز "عدالة"

إبراز الفارق ما بين "نحن"– مجتمع يقدّس قيم التاريخ والثقافة والأثريات والتعليم، وبين "هم"- سكان الجالية مُنتهكي القانون. لقد جرى التقليل من أهمية هدم الدولة لبيوت البدو في النقب، حتى اختفاء هذا الأمر كلية.

لا يختلف اثنان على أهمية الحفاظ على قيم الثقافة، ومن ضمنها المواقع الأثرية. ولا شكّ في عدم وجود أية نية لتبرير أعمال التخريب أيًا كانت. ومع ذلك، علينا جميعًا أن نكون يقظين بأنّ تخريب قرية كاملة أقيمت قبل أكثر من 50 عامًا بأمر من الدولة وبموافقتها لا لشيء إلا لإقامة بلدة يهودية مكانها، لا يقلّ خطورة عن إتلاف "عبدات".

كما أنّ لا مبالاة المجتمع والإعلام تجاه تعامل الدولة مع مواطنيها البدو، والتي تنعكس في إخلاء عتير-إم الحيران، تكشف عن نفاق هذا المجتمع. فهو من جهة يدافع عن مواقع أثرية عتيقة ويُبدي مدى أهمية القيم الثقافية بالنسبة له، إلا أنه يقوم من جهة أخرى بهدم قرية كاملة وإخلاء سكانها الألف.

على الدولة أن تحافظ على حاضر وراهن مواطنيها ومستقبلهم، تمامًا كما تدافع عن قيم التاريخ والثقافة. مثل هذه الخطوة، بحدّ ذاتها، تعزز القيم الثقافية.